

ملامح مبنى الوثاقة عند متقدمي علماء الإمامية دراسة تطبيقية .

*Features of trustworthiness prevalent according to the Early Imami Scholars
-An Applied Study-*

Dr. Qaed Abdul Muttalib Bahaa Al-Arajy
College of Education for Humanities/University of Basra

Dr. Sawsan Jamal Jawad
Imam Al-Kadhim University College/Basra Departments

م. د. قائد عبد المطلب بهاء الاعرجي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة البصرة
qaed.bahaa@uobasrah.iq
م. د. سوسن جمال جواد
كلية الإمام الكاظم ع الجامعة/أقسام البصرة
lecbasra14@iku.edu.iq

ملخص

يقف هذا البحث على مفهوم الوثاقة المتداول عند المتأخرين والمُعصرين من المحققين والباحثين، إذ يركز على مبنى يجد من يتبعه العمل به عند علمائنا المتقدمين كالشيخ الصدوق وشيخ الطائفة الطوسي، إلا أن المتأخرين سلكوا ذلك الطريق بثوب جديد مما يدل على حوكية المدرسة الحديثية وتطورها.

وقد ركز البحث على الأمثلة التطبيقية كونها تشكل رافداً علمياً للدراسة الأكاديمية من جهة، وكذلك معرفة مسالك المتقدمين تجاه وثاقة الراوي، وهل أثر القدر أو المدح في عملهم تجاه الرواية، وكيف هو عملهم في الأخبار العلاجية بلحاظ الوثاقة للراوي من جهة أخرى، وقد تتبع البحث المسار التاريخي لظهور مصطلح الوثاقة عند المتأخرين، مبيناً لبعض أقوال الصدوق والشيخ الطوسي المتعلقة بوثاقة الراوي رغم الوعي الجمعي لدى المتخصصين الذي يؤكد على المضمون الروائي لقبول ورد الأخبار والمنهج القائم على القرائن الداخلية والخارجية عندهم.

الكلمات المفتاحية: مبنى الوثاقة، المتقدمين، المتأخرين، الشيخ الصدوق، الشيخ الطوسي.



حزيران ٢٠٢٥م / ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥١ / المجلد: ٢

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i51.19431>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي

Abstract

This study examines the concept of trustworthiness prevalent among both recent and contemporary scholars and researchers. It focuses on a construct that has been followed by our earlier scholars, such as Sheikh al-Saduq and Sheikh al-Ta'ifa al-Tusi. However, later scholars adopted this approach in a new form, demonstrating the dynamism and development of the hadith school.

The study focused on practical examples, as they constitute a scientific tributary to academic study, on the one hand, and on examining the approaches of earlier scholars regarding the trustworthiness of narrators, and whether criticism or praise influenced their work on narrations, and how they worked with therapeutic reports in terms of the narrator's trustworthiness, on the other hand. The study traced the historical path of the emergence of the term trustworthiness among later scholars, highlighting some of the statements of al-Saduq and Sheikh al-Tusi regarding the trustworthiness of narrators, despite the collective awareness among specialists that emphasizes the narrative content of accepting or rejecting reports and the methodology based on internal and external evidence.

Keywords: Trustworthiness construct, earlier scholars, later scholars, Sheikh al-Saduq, Sheikh al-Tusi.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين،
المبعوث رحمة للعالمين محمد، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.
إنَّ من فضل الله تعالى وكرمه عزَّ وجلَّ علينا أنْ حَفَظَ لنا ديننا من التبديل
والتحريف، تحقيقاً لوعده في ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه، بقوله تعالى (إِنَّا
نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر: ٩]، وإذا كان المقصود الأول من
الذكر في هذه الآية الكريمة هو القرآن الكريم فإن الحديث الشريف والسنة
النبوية لا يخرجان عن هذا المقصود، ومن أجل ذلك هيأ الله سبحانه رجالاً
لحفظ ذلك البيان من سلف الأمة وخلفها نذروا أنفسهم لخدمة هذا التراث،
ولمَّا كان عملهم وفق معايير نتاجها قواعد وأسس منتظمة في أغلبها اعتمدت
مبانٍ خاصة بعلم الحديث الشريف ومن أبرز تلك المباني بين السلف والخلف
هو مبنى الوثاقة والوثوق؛ إذ يجد الباحث في علم الحديث صعوبة في التعامل
مع مقاصد المحدثين وبخاصة المتقدمين منهم ما لم يطلع ويفهم تلك
المباني.

والذي يعيننا في مقام البحث هو مفهوم الوثاقة عند المتقدمين من علماء
الحديث الإمامية وأخص منهم الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي.
لذا اقتضت خطة البحث على أن يقوم على ثلاث مباحث، هي:

- يتناول المبحث الأول: مبنى الوثاقة بين المتقدمين والمتأخرين.
- ويتناول المبحث الثاني: مبنى الوثاقة عند الشيخ الصدوق.
- المبحث الثالث: مبنى الوثاقة عند الشيخ الطوسي.

● يختتم البحب بالإشارة إلى أهمية دراسة عبائر المحدثين والوقوف عليها، من خلال التطبيقات لفهم مرادهم منها، إذ أن التعريفات الإصطلاحية عندهم تقتصر على تطبيقاتها في العموم الأغلب.
ولا شك إنّ لفهم المباني الحديثية أهميتها الخاصة فيما يتعلق بتوضيح وبيان الحديث الشريف للمعصوم (عليه السلام)، وذلك بلحاظ معرفة منهج المحدث وفق مبناه وإن لم يصرح بذلك.

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

ملاحق
مبنى الوثيقة عند متقدمي علماء الإمامية
دراسة تطبيقية.

المبحث الأول: مبنى الوثيقة بين المتقدمين والمتأخرين:

الوثيقة بالمعنى الأخص هي كون الرجل عادلاً إمامياً ضابطاً، وتعني كون الرجل في نفسه محل وثوق وطمأنينة من دون نظر إلى مذهبه بالمعنى الأعم (المماقاني، ١٤٢٨، ج ٢/ص ١٤١)، وهذا يعني بأن هناك فرق في مفهوم الوثوق عند المحدث فالمعنى الأخص يعني المحدثين، والأقرب إلى المعنى الأعم هو الفقيه، إذ يجد المتتبع ثمت فروق بين المحدث والفقيه فهي عند المحدثين صدق اللسان أي أن الراوي الثقة لا يكذب فيما ينقل وإن كان غير مستقيم في العقيدة وبعض السلوك، ولعل قبول حديث فاسد المذهب الثقة عند الإمامية كالحديث الموثق مثال لذلك، بينما عند الفقهاء يأخذ المفهوم نطاق أوسع ليشتمل على العدالة والاستقامة العامة بالإضافة إلى صدق القول.

ولا يوجد تعريف جامع لمبنى الوثيقة عند المتقدمين، إذ أنّ هناك اضطراب في مفهومها، وتعريف مبنى الوثيقة بأنه حجية الأخبار بالأسانيد شرط سلامة متونها من العلة والاضطراب (الجمالي، ٢٠١١، ص ٢٠)، لعله من أفضل التعاريف. أي أن حجية الأخبار مبنية على وثيقة الراوي الوارد في السند، وهذه الحجية مبنية على أخس المقدمات فلو ورد في سلسلة السند راوياً واحداً ضعيفاً فإن الحديث مردود على ضوء هذا المبنى، وفق ما يراه علماء الحديث المتأخرون ممن ينصر مبنى الوثيقة ابتداءً من الشهيد الثاني (ت: ٩٦٥هـ)، إذ يرى: (أن متن الحديث نفسه لا مدخل له في الاعتبار) (الشهيد الثاني، ١٤١٩هـ، ص ٢٣)، وانتهاءً بالسيد الخوئي (قدس) (ت: ١٤١٣هـ)، الذي يرى: (إن كل خبر عن المعصوم . (عليه السلام) . لا يكون حجة، إنما الحجة هو خصوص خبر الثقة) (الخوئي، ١٤١٣، ج ١/٢٠).

العدد: ٥١
المجلد: ٢
العدد: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ١٤٤٧ م

د. د. عبد المطلب بهاء، م. د. سوسن جمال جواد

لذا تُعد وثيقة الناقلين للخبر قرينة من قرائن حصول العلم، وهذا يعني أنّ صحة السند كافية في توفير العلم بالصدور في حالات كثيرة (حيدر، ٢٠١٦، ص ١١٥)، وبخاصة وفق مبنى المتأخرين.

ولا يخلو الامر بين ان يكون التوثيق صادراً عن المتقدمين منهم او المتأخرين ونعني بالمتقدمين اولئك المعاصرين للرواة او المقارنين لعهدهم بحيث لا تكون شهاداتهم بالوثيقة محتاجة الى أعمال اجتهاد او حدس امثال الشيخ الصدوق والشيخ المفيد والشيخ الطوسي واضرابهم، ونعني بالمتأخرين ما احتاجت شهاداتهم لذلك أمثال ابن داود والعلامة الحلي ومن جاء بعدهم، إذ لمبنى الوثيقة عند المتقدمين اعتباره الخاص الناتج كون الموثق نفسه متصف بالوثيقة، وشهادته ناشئة عن حس ومعرفة بالموثق لعدم البناء على اعتبار الشهادات الاجتهادية الحدسية (الفاني، ١٤١٤، ص ٨٧-٨٩).

ولم يكن مبنى الوثيقة طارئاً عند علمائنا المتقدمين ؛ وإنما جاء ذلك بتوجيه من أئمتنا المعصومين (عليهم السلام)، بدليل رواياتهم التي يرى بعض علمائنا تواترها (ظ: الانصاري، ١٤٩٠، ج ١/١٣٨-١٣٩، والقزويني، ١٤٢٢هـ، ج ٥/٢٤٨-٢٥٠، والنائيني، ١٤٠٤، ج ٣/١٩٠، والخوئي، تقرير بحث السيد الخوئي - مصباح الأصول، ١٤١٧، ج ٢/١٩٢) التي تدل على إرجاع أصحابهم الى رواية بأعينهم كزرارة بن أعين (الكشي، ١٤٣٠هـ، ج ١/٢٨٧)، ومحمد بن مسلم الثقفى (الكشي، ١٤٣٠هـ، ج ١/٢٧٤)، وأبان بن تغلب (الكشي، ١٤٣٠هـ، ج ٢/٦٢٢)، وأبي بصير الأسدي (الحر العاملي، د.ت، ج ٢٧/١٤٢)، وزكريا بن آدم (البروجردى، ١٣٩٩هـ، ج ١/٢٧٥-٢٧٦)، ويونس بن عبد

الرحمان (الكشي، ١٤٣٠هـ، ج١/٢٧٦)، والعمرى وأبنة (الكليبي، ١٤٢٦هـ، ج١/٣٢٩)، و(الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ١٤٠٥هـ) وغيرهم. وهذه الإحالة على الثقات من الرواة لم تأتي من فراغ أو طارئه ؛ إنما ورد مفهومها من الروايات الصادرة عن المعصومين من أهل بيت النبوة(صلوات الله عليهم أجمعين)، منها:

❖ ما ورد عن الشيخ الكليني بسنده عن الإمام أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: (المجالس بالأمانة وليس لاحد أن يحدث بحديث يكتمه صاحبه إلا بإذنه إلا أن يكون ثقة أو ذكرا له بخير) (الكليني، ١٤٢٦هـ، ج٢/٦٠٦).

❖ ما ورد عن الشيخ الكليني والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي بأسانيدهم عن عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، قال: (الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث...)، (الكليني، ١٤٢٦هـ، ج١/٦٩، والطوسي، ١٣٦٤هـ، ج٦/٣٠٢).

❖ ما ورد عن الشيخ الطوسي بسنده عن الإمام الصادق(عليه السلام)، قال: (إذا نزلت بكم حادث لا تجدون حكمها فيما يروى عنا فانظروا إلى ما روه عن علي عليه السلام) (الطوسي، ١٤١٧هـ، ج١/١٤٩).

مما تقدم في الرواية الأولى نجد مفهوم الوثاقة في رواية الإمام الصادق عليه السلام بقوله(أن يكون ثقة)، وهو توجيه صريح إلى حجية الأخبار من خلال الراوي أي بالأسانيد، كذلك في الرواية الثانية قوله عليه السلام (وأصدقهما في الحديث) أيضاً يجد البحث بأن مفهومها يطابق ما عليه المحدثين لمفهوم

الوثاقة في الرواية الأولى وهو صدق اللسان، وفي الرواية الثالثة توجيه عام من قبل المعصوم عليه السلام بالرجوع إلى أسانيد الرواية.

هذه الأحاديث وغيرها الكثير تتم عن منهج رصين نابع من أصول منقحة مدروسة، إذ أن هذه الاحاديث التي بأيدينا، إنما وصلت إلينا بعد أن سهرت العيون في تصحيحها، وذابت الابدان في تنقيحها، وقطعوا في تحصيلها من معادنها البلدان، وهجروا في تنقيتها الأولاد والنسوان، كما لا يخفى على من تتبّع السير و الأخبار في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة لضبط الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة الأفذاذ والعلماء، والمسارة إلى اثبات ما يسمعون خوفًا من تطرق السهو والنسيان، وعرض ذلك عليهم، فإنهم ما كانوا يستحلون رواية ما لم يجزموا بصحتها وفقاً لمبانيهم، وقد روي أنه عرض على الإمام الصادق (عليه السلام) كتاب عبيد الله بن علي الحلبي فاستحسنه وصححه، وكذلك على الإمام العسكري (عليه السلام) كتاب يونس بن عبد الرحمن، وكتاب الفضل بن شاذان فأثنى عليهما، وكانوا (عليهم السلام) يوقفون شيعتهم على أحوال أولئك الكذابين، ويأمرونهم بمجانبتهم (البحراني، د.ت، ج ١ / ٩).

وكلام المحقق البحراني المتقدم يعتبر دليلاً منه لإثبات صحة الكتب الأربعة اذ يقول السيد الخوئي إنه اقوى حجة للإخباريين (الخوئي، ١٤١٣ هـ، ج ٢٢ / ١)، ومن يدقق بكلام المحقق البحراني يجد أنه يتضمن مبنى الوثاقة ليس في سطره الظاهرة ؛ وإنما بين السطور فهو يقول: (إن الأكابر كانوا يسارعون إلى اثبات ما يسمعون خوفًا من تطرق السهو والنسيان)، وهذا القول متعلق بتثبت الراوي وحرصه على الأداء بمثل ما حُمل، وهذه الأوصاف داخلة في مبنى الوثاقة، إذ يدل (ثبوت التثبت في الحديث ودوامه، ويدل على ثبوت

المخبر به عنده وتيقنه لديه... وهو من ألفاظ المدح الملحقة بالحديث بالحسن كونه إمامياً... مرادف للثقة فيما لو لم يكن وصف به إمامياً... ويرادف مصداقاً متقن وضابط... وهو بالمرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند العامة (المامقاني، ١٤٢٨ هـ، ج ٢/٢٤٠-٢٥٤)، والأوصاف المتقدمة تخص الرواة دون المتن.

كذلك قوله: "وكانوا عليهم السلام يوقفون شيعتهم على أحوال أولئك الكذابين" وهذا القول أيضاً يدخل في مبنى الوثاقة، بخاصة إذ عرفنا أن أهم فقرة في مباني وثاقة الراوي هي نص أحد المعصومين عليهم السلام، والكذاب (من ألفاظ الذم والقدح بل أسوأ عبارات الذم... وهو من أدون العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة) (المامقاني، ١٤٢٨ هـ، ج ٢/١٧١-١٩٣).

من خلال تتبع عبارات الإخباريين والوقوف عليها يجد الباحث أنها لا تنفك عن ألفاظ الجرح والتعديل المتعلقة بحال الراوي وهذا يشعر بأن الوثاقة قرينة من قرائن مبنى الوثوق الذي يعني في الاصطلاح: (الحكم بصحة الأخبار أو ردّها من خلال العمل) (الموسوي، ٢٠١٨)؛ لذا نحن اليوم بحاجة إلى دراسة موازنة بين منهج الوثاقة والوثوق.

المبحث الثاني: قرائن الوثيقة عند الشيخ الصدوق (٣٠٦ هـ - ٣٨١ هـ).

الشيخ الصدوق هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، (يكنى أبا جعفر جليل القدر، حفظة بصير بالفقه والأخبار والرجال) (النجاشي، ٢٠١٠، ص ٤٣٩، برقم ٦٢٥٧)، و(كان جليلاً حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار) (الطوسي، ١٤١٧ هـ، ص ١٥٦، برقم ٦٩٥)، وقد أكد ابن إدريس ذلك حين قال: (كان ثقة جليل القدر، بصيراً بالأخبار، ناقداً للآثار، عالماً بالرجال) (الحلي، ١٤١٠ هـ، ج ٢/ص ٥٢٩).

وقول الشيخ الصدوق بوثاقة الراوي أثناء سلسلة السند غير داخل في الأمثلة التطبيقية التي يقوم عليها البحث؛ وذلك لاحتمال التوثيق الوارد ليس من الشيخ الصدوق نفسه على ما يقرره المختصون في علم الحديث، إذ ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه إلا أن يميزه بـ: هو أو يعني) (المامقاني، ١٤٢٨ هـ، ج ٢/ص ٣٠٥).

ومثال ذلك ما ورد عن الشيخ الصدوق، قال: (حدثنا أبو الحسن محمد بن عمرو البصري قال: حدثنا أبو الفضل أحمد ابن محمد بن حمدون النسائي بهاء، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي ببغداد، وكان ثقة قال: حدثنا الحسن بن عبد الوهاب بن عطاء قال: حدثنا هشيم، عن أبي الحواري زيد العمي، عن أبي نضرة، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وآله قال أعطيت أمي في شهر رمضان خمسا...) (الصدوق، الخصال، ١٤٠٣ هـ، ص ٣١٨).

وكذلك ما ورد عن الشيخ الصدوق، قال: (أبي رحمه الله قال: حدثنا علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى قال: حدثنا محمد بن زياد مولى بني هاشم قال: حدثنا شيخ لنا ثقة يقال له نجية بن إسحاق الفزاري قال: حدثنا عبد الله

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ١٤٤٧ م

ملاحح منى الوثيقة عند متقدمي علماء الإمامية
دراسة تطبيقية.

بن الحسن بن الحسن قال: قال لي أبو الحسن لم سميت فاطمة فاطمة، قلت: فرقا بينه وبين الأسماء قال... (الصدوق، ١٩٦٦، ج ١/ص ١٧٨).

المثالان المتقدمان ليس من صميم البحث ولكن من باب التوضيح، إذ في المثال الأول يمكن أن يكون القول لأبي الفضل أحمد بن محمد النسائي، وفي المثال الثاني القول واضح برجوعه إلى الراوي محمد بن زياد حين قال (شيخ لنا ثقة يقال له نجية بن إسحاق الفزاري)، كذلك كونهم ليس المشايخ المباشرين للشيخ الصدوق، وفيما يأتي الأمثلة التطبيقية المتعلقة بمفهوم عبارات الوثيقة الواردة عن الشيخ الصدوق:

❖ المثال الأول: ورد عن الشيخ الصدوق، قال: (حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه قال: حدثنا علي ابن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي أحمد محمد بن زياد الأزدي قال: سألت سيدي موسى بن جعفر عليهما السلام عن قول الله عز وجل...).

تعقيباً على سند الحديث الوارد عن الإمام الكاظم عليه السلام قال الشيخ الصدوق: (لم أسمع هذا الحديث إلا من أحمد بن زياد ابن جعفر الهمداني رضي الله عنه بهمدان عند منصرفي من حج بيت الله الحرام، وكان رجلاً ثقة دينا فاضلاً رحمة الله عليه ورضوانه) (الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ١٤٠٥ هـ، ص ٣٧٠، باب ٣٤، ذيل الحديث ٦).

السند المتقدم من دون شيخ الصدوق الهمداني هو سند صحيح عند من يقول بوثاقة إبراهيم بن هاشم، وحسن عند من يقول بمدحه، ولولا توثيق الشيخ الصدوق لشيخه أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني لكان حديثاً ضعيفاً

على مبنى الوثيقة، إذ لم يرد توثيقاً ولا تضعيفاً بحق شيخ الصدوق الهمداني في كتب الرجال عند المتقدمين ما عدا ما ورد عن الشيخ الصدوق في هذا المورد. وقد كناه الشيخ الصدوق بأبي علي، حين قال: (حدثنا أبو علي أحمد بن زياد الهمداني (رحمه الله)، وقد ترضى عليه وترحم في معظم الموارد التي ورد بها، والشيخ الصدوق يروي عن شيخه المتقدم كثيراً، فقد روى عنه نحو (٣٠) حديثاً في (٢٤) مجلساً في أماليه. (الأعرجي، ٢٠١٧، ص ١٣)

❖ المثال الثاني: ورد عن الشيخ الصدوق في مشيخته بكتابه الفقيه، قال: (وما كان فيه عن أبي حمزة الثمالي فقد رويته عن أبي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله... عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي ودينار يكتني أبا صفية وهو من حي من بني ثعل ونسب إلى ثماله لان داره كانت فيهم، وتوفي سنة خمسين ومائة وهو ثقة عدل قد لقي أربعة من الأئمة: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وطرقني إليه كثيرة ولكني اقتصرت على طريق واحد منها) (الصدوق، ١٣٨٣هـ، ج ٤/ص ١٣٣).

ومحل الشاهد في المثال المتقدم هو وثيقة أبو حمزة الثمالي وتعدد الطرق واقتصار الشيخ الصدوق على هذا الطريق، ويلاحظ في المثال المتقدم مدى إطلاع الشيخ الصدوق واهتمامه بطرق الأحاديث، والترجيح بينها.

قال السيد الخوئي: (والطريق صحيح، من غير جهة محمد بن الفضيل، وأما هو فإن كان المراد به الصيرفي الأزدي، فالطريق ضعيف، وإن كان المراد به محمد بن القاسم بن الفضيل، فالطريق صحيح، وبما أنهما في طبقة واحدة، فالطريق مردد بين الضعيف والصحيح. وللشيخ إليه طرق وطريقه إلى كتابه صحيح) (الخوئي، ١٤١٣هـ، ج ٤/ص ٢٩٩).

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ١٤٤٧ م

ملاحح مبنى الوثيقة عند متقدمي علماء الإمامية
دراسة تطبيقية.

والجدير بالذكر فيما يتعلق بالمثال المتقدم هو اهتمام الشيخ الصدوق بتعدد طرق الروايات والتحري عن الطريق الأكثر اعتباراً عنده، إنما ينم عن زيادة تثبت وضبط، وإثبات صدور الحديث وبيان علله من خلال المقابلة واختيار الراجح من الطرق، وهذا بعد ذاته يدخل في إطار مبنى الوثاقة عند المتقدمين، إذ يعكس قول الشيخ الصدوق (وطرقي إليه كثيرة ولكني اقتصر على طريق واحد منها) إنه مهتم بأحد أركان المنهج الحديثي الصحيح لدراسة الأسانيد والوقوف عندها.

❖ المثال الثالث: ورد عن الشيخ الصدوق، قال: (حدثنا أحمد بن الحسن القطان قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي قال: حدثنا علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن أبيه قال: سألت أبا الحسن علي - ابن موسى الرضا عليهما السلام... قال الصدوق: (قد اختلف الروايات في الذبيح فمنها ما ورد بأنه إسماعيل ومنها ما ورد بأنه إسحاق، ولا سبيل إلى رد الاخبار متى صح طرقها...) (الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ١٣٨٣، ج ٢/ص ٢٣٧، و(الصدوق، ١٤٠٣هـ، ص ٥٧، والصدوق، ١٩٨٤، ج ٢/ص ١٩١) ومحل الشاهد في المثال هو قول الشيخ الصدوق (ولا سبيل إلى رد الأخبار متى صح طرقها)، ويبدو لي بأن الشيخ الصدوق في هذه العبارة قد استشرّف مبنى الوثاقة عند المتأخرين، إذ جعل وثاقة الراوي حاكمة في قبول ورد الرواية، وبهذا فهو يؤسس لقاعدة منهجية علمية حاكمة في مجال الأصول والفقه ناهيك عن علم الحديث الشريف.

ولا أدري هل يجوز لي القول بأن الشاهد المتقدم يصلح أن يكون رداً على صاحب منتقى الجمان، حين قال: (إن القدماء أوردوا في كتبهم ما اقتضى رأيهم

إيراده من غير التفات الى التفرقة بين صحيح الطريق وضعيفه، ولا تعرض للتمييز بين سليم الإسناد وسقيمه، اعتماداً منهم في الغالب على القرائن المقتضية لقبول ما دخل الضعف طريقه) (العالمي، ١٣٦٢هـ، ج ١/ص ٢ المقدمة).

والجدير بالذكر هو الفروق المنهجية بين المتقدمين والمتأخرين، إذ المعروف بأن المتقدمين يعتبرون المضمون الروائي كافياً كدليل لقبول الرواية، وإنهم يقبلون الرواية وإن ضعف سندها، والصحيح إنهم أهتموا بالأسانيد وكانت وثاقة الراوي قرينة حاکمة في قبول الأخبار وردها وبخاصة حال الاختلاف بالروايات، ويبدو لي بأن هناك نسبة عموم وخصوص من وجه بين المتقدمين والمتأخرين في مصطلح الصحة (المامقاني، هـ ١٤١١، ج ٥/ص ٩٢-٩٣)، ولعل الأمثلة تبين ذلك، وهذا ليس في حال القبول بل حتى حال رد الرواية كما في المثال الآتي:

❖ المثال الرابع: ما ورد عن الشيخ الصدوق، قال: (وأما خبر صلاة يوم غدیر خم والثواب المذكور فيه لمن صامه فإن شيخنا محمد ابن الحسن - رضي الله عنه - كان لا يصححه ويقول: إنه من طريق محمد بن موسى الهمداني وكان كذاباً غير ثقة وكل ما لم يصححه ذلك الشيخ قدس الله روحه ولم يحكم بصحته من الاخبار فهو عندنا متروك غير صحيح) (الصدوق م. من لا يحضره الفقيه، ١٣٨٣هـ، ج ٢/ص ٩١).

قد يؤخذ على الشيخ الصدوق تقليده لشيخه ابن الوليد، ولكن محل الشاهد هو ما ورد بقوله: (كان لا يصححه ويقول: إنه من طريق محمد بن

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ١٤٤٧ م

ملاح
مبنى الوثاقه عند متقدمي
دراسة تطبيقية.
علماء الإمامية

موسى الهمداني وكان كذاباً غير ثقة)، إذ يفهم من هذه العبارة بعدما أخذ برواية الكذاب وغير الثقة، بخاصة إنهم يمثلون المدرسة القمية المتشددة. ويفهم من كلام السيد محمد رضا السيستاني في بحوثه الفقهية إن الشيخ الصدوق لم يعتبر وثاقة الناقلين كميّار معتبر وقرينة من قرائن الوثوق بالرواية، ولن يلتزم بعبارات الوثاقة والتضعيف، رداً على من يرى ذلك، ويستشهد السيد بأمثلة تطبيقية يمكن إضافتها إلى ما قدمناه من أمثلة تطبيقية تعزز قرينة الوثاقة عند المتقدمين، منها (السيستاني، د.ت، ص ٢٤٤-٢٤٦)

أولاً: ذكر الصدوق في ذيل بعض الروايات: (إن شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد رضي الله سيء الرأي في محمد بن عبد الله المسمعي راوي الحديث وإنما أخرجت هذا الخبر في هذا الكتاب لأنه كان في كتاب الرحمة وقد قرأته عليه فلم ينكره ورواه لي) (الصدوق، ١٩٨٤، ج ١/ص ٢٤). يقول السيد محمد رضا: (ويظهر من هذه العبارة أن الصدوق (قدس سره) كما يروي أحاديث الأشخاص الثقات كذلك يروي أحاديث الضعفاء إذا عُرِضت على شيخه ابن الوليد فلم ينكرها ورواها له) (السيستاني، د.ت، ص ٢٤٤-٢٤٦).

نعم كان الصدوق ملتزماً بما يراه شيخه ابن الوليد، إلا إن تبرير الصدوق حين أخرج الخبر بحد ذاته هو اعتراف ضمني بأنه كان ناظر إلى حال الراوي.

ثانياً: يقول السيد محمد رضا السيستاني: إن النجاشي لما ذكر أن ابن الوليد استثنى من مرويات محمد بن أحمد بن يحيى ما رواه عن جماعة معيّنين قال: (قال أبو العباس ابن نوح: وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن

الوليد في ذلك كله وتبعه ابو جعفر بن بابويه رحمه الله على ذلك إلا في محمد بن عيسى بن عبيد فلا أدري ما رابه فيه لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة (النجاشي، ٢٠١٠، ص ٣٤٩).

ومحل الشاهد هو الجملة الأخيرة، حيث يدعى أنها تدل على أن السبب وراء رد رواية محمد بن عيسى بن عبيد هو عدم وثاقته، فيفهم من ذلك أنه لا يعتد بالرواية التي لم تثبت وثاقة راويها (السيستاني، د.ت، ص ٢٤٤-٢٤٦).

يقول السيد محمد رضا: (إن الذي استثناه ابن الوليد وتبعه في ذلك الصدوق هو ما ينفرد به محمد ابن عيسى بن عبيد إما مطلقاً أو ما ينفرد به عن خصوص يونس بن عبد الرحمن، وهذا لا يعني اعتباره وثاقة الراوي في قبول روايته كما لعله واضح) (السيستاني، د.ت، ص ٢٤٤-٢٤٦).

ويمكن مناقشة رأي السيد محمد رضا من خلال الشواهد والتطبيقات التي تؤيد وتشير الى كون الشيخ الصدوق كان عاملاً ومفعلاً لعلم الرجال، إذ يجد المتتبع بأنه مطبقاً ومراعاً للوثاقة، وإلا فلماذا يقول بوثاقة فلان وضعف فلان، وأنه يعمل بالخبر تارة، ويتركه لضعف وكذب راويه تارة أخرى.

ولن يكن هذا المنهج آنذاك منحصراً بالشيخ الصدوق فهذه عبارة ابن قولويه المعاصر للصدوق تدل على اتباع مبنى الوثاقة من قبله والتي مفادها: (ولكن ما وقع لنا من قبل الثقات من اصحابنا) (القمي، د.ت، ص ٣٧ المقدمة)، إذ يجد المتتبع الكثير من هذه الإشارات في كلام أئمتنا المتقدمين والتي تحتاج الى دراسة تحليلية مقارنة بينها وبين مفاهيم المتأخرين من العلماء والدارسين.

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

ملاحح مبنى الوثاقة عند متقدمي
دراسة تطبيقية.
علماء الإمامية

والجدير بالذكر هو توضيح الوثيقة الظنية للراوي الصادرة عن اجتهاد الناقد الرجالي في بعض الأحيان، ومسألة الاطمئنان إلى صحة المضمون الروائي بلحاظ القرائن المحيطة كموافقتها للقرآن، والسنة الصحيحة، والعقل، والتأريخ الصحيح وغيرها، إذ المصدر في الأولى هو التراجم الرجالية المعتمدة على تقييم صفات الراوي حتى تقبل أو ترد روايته بحسب تلك الصفات ؛ بينما في الثانية المصدر هو الاطمئنان السلوكي ومصدره القرائن الخارجية للرواية إضافة إلى القرائن الداخلية المتعلقة بسند ومتن الرواية.

ويبدو واضحاً عند دراسة هذه المفاهيم عندهم وتبسيط الضوء عليها، أنها تشكل أواصر علاقة بين مصطلحات المتأخرين والمتقدمين إن لم يكن هنالك علاقة عموم وخصوص بين ما يطلقه المتأخر من اصطلاح محكوم بالمنطق الأرسطي وبين مفهوم الاصطلاح عند لمتقدمين من المحدثين الإمامية، فمثلاً يطلق الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه حديث مروي عن الإمام الصادق (عليه السلام) فيه مصطلحين من مصطلحات علم الدراية، ويبدو لي إنهما قريبين من مفهوم المصطلح عند المتأخرين بعض الشيء، وذلك حين قال: (فأما الحديث الذي روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: " لا بأس أن يصلي الرجل والنار السراج والصورة بين يديه، لان الذي يصلي له أقرب إليه من الذي بين يديه ". فهو حديث يروى عن ثلاثة من المجهولين باسناد منقطع) (الصدوق م.، من لا يحضره الفقيه، ١٣٨٣هـ، ج ١/ص ٢٥١).

محل الشاهد هو المصطلحان في المثال المتقدم وهما (المجهولين واسناد منقطع)، وهناك الكثير من المصطلحات في كلام المتقدمين تحتاج الى دراسة

متخصصة، لإيجاد موازنة بين مصطلح المتقدمين والمتأخرين، إذ يجد المتتبع في كتب المتقدمين الكثير من الفوائد والنكت التي تدل على أنهم أهل صنعة حديثة لا يغفلون عن كبيرة واردة ولا صغيرة شاردة، فهم أهل فن بامتياز. مما تقدم من الأمثلة التطبيقية وغيرها يمكننا القول أنّ منهج الشيخ الصدوق وفق مبنى الوثوق ناظر الى أحوال الرواة من حيث الوثاقة واللاوثاقة كقرينة من القرائن الأخرى لمبنى الوثوق، أي إن الشيخ الصدوق وفق بين الوثاقة والوثوق بمنهج يحسب إليه.

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ١٤٤٧ م

ملاح مبني الوثاقة عند متقدمي علماء الإمامية
دراسة تطبيقية.

المبحث الثالث: قرائن الوثيقة عند الشيخ الطوسي (٣٨٥ هـ - ٤٦٠ هـ).

الشيخ الطوسي هو أبو جعفر، محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي، ونسبته إلى طوس ترجع إلى ولادته بها ولم نجد معلومات تفصيلية عن حياته وأسفاره في الفترة التي عاشها قبل دخوله بغداد في سنة (٤٠٨ هـ)، ودخلها شاباً بلغ الثالثة والعشرين من عمره.

وقد أفاد كثيراً من محيط بغداد العلمي الذي ازدهر بكثير من العلماء، بل إنه كان موفقاً في اختيار المفيد (ت: ٤١٣ هـ) أستاذاً له لأنه الأعم والأورع والأفقه من علماء عصره، وتلمذ على يد الشريف المرتضى (ت: ٤٣٦ هـ) مدة ثلاث وعشرين سنة، واتسمت هذه الفترة بشيوع الجدل والنقاش في الموضوعات التي تتصل بالدين، والتقارب بين علماء مختلف المذاهب الإسلامية.

قال السيد الخوئي بحقه: (وإي لم أظفر في علماء الإسلام من هو أعظم شأناً منه، فقد كتب في الفقه، والأصول، والكلام، والتفسير، والرجال، وكتبه تتناولها الأيدي، ويستفاد منها إلى اليوم، فحقاً قيل له شيخ الطائفة...) (الخوئي، ١٤١٣ هـ، ج ١٦/ص ٢٦١، ح ١٠٥٢٦).

يجد المتتبع لمنهج ومؤلفات الشيخ بأنه يعتبر الوثيقة ويقدمها أحياناً على بعض القرائن المتبعة في اختلاف الأخبار، ومما يؤكد ذلك تعبير الشيخ الطوسي في عدته، حين قال: (انا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار فوثقت الثقات منهم وضعفت الضعفاء... وصنفوا في ذلك الكتب) (الطوسي، العدة، ١٤١٧ هـ، ج ١/ص ١٤١).

وكما بين البحث في المبحث الثاني الخاص بالشيخ الصدوق هناك توثيقات ترد بالسند خاصة بالرواة الوارد ذكرهم فيه، ولا علاقة مباشرة لها بمبنى المحدث، وإنما لها علاقة غير مباشرة؛ إذ أنها تشير لمبنى الوثيقة بصورة غير مباشرة، ومثال ذلك في ما ورد عن الشيخ الطوسي، قال: (وروى محمد بن سعيد - قال الدارقطني: وهو ثقة - عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، أن النبي صلى الله عليه وآله قال: (لا يتوارث أهل ملتين بشئ) (الطوسي، ١٤٠٧ هـ، ج ٤/ص ٣١)، ففي المثال القول لغير الشيخ، أي إنه لأحد النقاد وهو الدارقطني، والذي يهمننا هو ما صدر عن الشيخ من أقوال يمكن أن نفيد منها ببيان وثيقة الراوي وقبول روايته، أو ضعفه ورد روايته، وفيما يأتي بيان ذلك من خلال الأمثلة:

❖ المثال الأول: ما ورد عن الشيخ الطوسي، قال: (فما رواه محمد بن علي بن محبوب عن العباس عن عبد الله بن المغيرة عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان الماء قدر... فأول ما في هذا الخبر أنه مرسل ويحتمل أن يكون أيضاً ورد مورد الثقة لأنه مذهب كثير من العامة ويحتمل...) (الطوسي، ١٣٦٣ هـ، ج ١/ص ٧)

يفهم من تقديم الشيخ الطوسي مصطلح الإرسال في السند على غيره من القرائن أنه ناظر إلى السند أولاً؛ وذلك بقوله "فأول ما في هذا الخبر أنه مرسل". يقول المحقق البحراني بخصوص ذلك: (وجملة متأخري الأصحاب (رضوان الله عليهم) أعرضوا عن النظر في هذه الأخبار وأطبقوا على أخبار الكر، والظاهر أن ذلك إما بناء على ما اعتمدوه من الاصطلاح في تقسيم الحديث...

فلا تبلغ قوة المعارضة لتلك الأخبار الصحيحة أو الضعيفة المجبورة عندهم بعمل الطائفة) (البحراني، د.ت، ج ١/ص ٢٥١).

وبالموازنة بين كلام الشيخ الطوسي في الاعراض عن الرواية، وكلام المحقق البحراني فيما يخص المتأخرين وسبب اعراضهم عنها، يجد المتتبع أن هناك ثمت علاقة بين الموقفين، مما يؤكد على تأصيل المصطلح الحديثي عند متقدمي الإمامية، إذ يجد المتتبع بأن مصداق المصطلح حاضر في عبارتهم أي أن الذي يدقق في المصطلح الذي أطلقه الشيخ الطوسي في المثال أعلاه يجد الراوي عن المعصوم عليه السلام لم يدركه وهذا هو تعريف المتأخرين للإرسال، مما يستدعي دراسة المصطلح عند متقدمي الإمامية بدقة، ورصدها في دراسة مستقلة.

❖ المثال الثاني: ما ورد عن الشيخ الطوسي، قال: (فأما ما رواه أحمد بن محمد عن البرقي عن وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان نقش خاتم أبي (العزة لله جميعا) وكان في يساره يستنجي بها، وكان نقش خاتم أمير المؤمنين عليه السلام (الملك لله) وكان في يده اليسرى ويستنجي بها. فهذا الخبر محمول على التقية لان رواية وهب بن وهب وهو عامي ضعيف متروك الحديث فيها يختص به على أن ما قدمناه من آداب الطهارة...) (الطوسي، ١٣٦٤هـ، ج ١/ص ٣٢ والطوسي، ١٣٦٣هـ، ج ١/ص ٤٨).

محل الشاهد في الخبر هو عدم اعتبار رواية العامي الضعيف من قبل الشيخ على عكس اعتباره لرواية الراوي الثقة فاسد المذهب وهو الحديث الموثق في التقسيم الرباعي بلحاظ الصفات التي تطرأ على الراوي عند الإمامية، كقريئة من قرائن قبول الخبر.

❖ المثال الثالث: ما ورد عن الشيخ الطوسي، قال: (فأما ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد السيارى عن بعض أهل العسكر قال: خرج عن أبي الحسن (عليه السلام) أن صاحب الصيد يقصر ما دام على الجادة فإذا عدل عن الجادة أتم).

فهذا خبر ضعيف وراويه السيارى، وقال: أبو جعفر بن بابويه في فهرسته حين ذكر كتاب النوادر استثنى منه ما رواه السيارى وقال: لا أعمل به ولا أفتي به لضعفه وما هذا حكمه لا يعترض به الاخبار التي قدمناها ولو سلم لجاز أن يكون الوجه فيه ان من كان على الجادة لا لقصد الصيد يلزمه التقصير... (الطوسي م.، الاستبصار فيما اختلف من الاخبار، ١٣٦٣، ج ١/ص ٢٣٧).

محل الشاهد هو ضعف السيارى من جهة، واتباع الشيخ الطوسي لكثير من مواقف الشيخ الصدوق الرجالية، إذ تؤكد عبارة الشيخ على وجود كتاب رجال للشيخ الصدوق من جهة أخرى.

❖ المثال الرابع: ما ورد عن الشيخ الطوسي، قال: (فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال عن عبد الرحمن بن أبي هاشم عن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أعطوا من الزكاة بني هاشم من أرادها منهم فإنها تحل لهم، وإنما تحرم على النبي وعلى الامام الذي يكون بعده صلوات ربي عليهم أجمعين).

فهذا الخبر لم يروه غير أبي خديجة وإن تكرر في الكتب، وهو ضعيف عند أصحاب الحديث لما لا احتياج إلى ذكره (الطوسي، ١٣٦٣ هـ، ج ٢/ص ٣٦). حملة الشيخ على حال الضرورة وقال: (إنهم عليهم السلام بأنفسهم لا يضطرون إلى ذلك أبدا) (الطوسي م.، تهذيب الأحكام، ١٣٦٤، ج ١/ص ٢٣٥).

ومحل الشاهد هو ضعف ابو خديجة عند أصحاب الحديث، وتكرار الخبر في الكتب قبل الضعف لا ينهض قبال الوثاقة، ويبدو لي أن مراد الشيخ من تكرار الخبر في الكتب هو وروده في الكافي (الكيني، ١٤٢٦هـ، ج ٤/ص ٥٩)، والفقيه (الصدوق، ١٣٨٣هـ، ج ٢/ص ٣٧)، وهو بدوره ذكرها في التهذيب والاستبصار، وبذلك يكون الخبر قد ورد في الكتب الأربعة عند الإمامية.

والجدير بالذكر هو أن هناك شواهد ذات دلالة سنديّة وردت في عبارات علماء الإمامية المتقدمين، مما يشير على وجود ثمت علاقة بين ما عند المتقدمين وما ورد من مفاهيم اصطلاحية عند المتأخرين، فمثلاً: ورد عن الشيخ الطوسي، قال: (فأما ما رواه علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس قال: ميراث ولد الزنى لقربته من قبل أمه على نحو ميراث...

فهذه رواية موقوفة لم يسندها يونس إلى أحد من الأئمة عليهم السلام ويجوز أن يكون ذلك كان اختياره لنفسه لا من جهة الرواية بل لضرب من الاعتبار، وما هذا حكمه لا يعترض به الأخبار الكثيرة التي قدمناها) (الطوسي، ١٣٦٤هـ، ج ٩/ص ٣٤٤).

محل الشاهد هو: (فهذه رواية موقوفة لم يسندها يونس إلى أحد من الأئمة عليه السلام)، وهذا يعني أن مفهوم الحديث الموقوف على المصاحب للمعصوم عليه السلام واحد بين المتقدمين والمتأخرين من علماء الحديث الشريف.

يجد المتتبع المتأني كثيراً من هذه الأمثلة في عبارات المتقدمين فمثلاً في مكان آخر فيما يخص الحديث الموقوف يقول الطوسي: (أما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن محمد بن

الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن عبد الأعلى مولى آل
سام في الرجل يريد السفر في شهر رمضان قال: يفطر وإن خرج قبل أن تغيب
الشمس...

فأول ما فيه أنه موقوف غير مسند إلى أحد من الأئمة عليهم السلام، وما
يكون هذا حكمه لا يعترض به الأخبار الكثيرة المسندة ولو صح كان الوجه فيه
ما ذكرناه من أن من خرج قبل مغيب الشمس وكان قد بيت نية السفر...)
(الطوسي، هـ ١٣٦٤، ج ٤/ص ٢٣٠).

محل الشاهد في المثال المتقدم هو: (أول ما فيه أنه موقوف غير مسند
إلى أحد الأئمة عليهم السلام"، كذلك قول الشيخ، وما هذا حكمه لا يعترض
به الأخبار الكثيرة المسندة)، وهذا يعني أن الشيخ لم يحتج بالحديث الموقوف
من جهة، وهو ناظر إلى حال السند من حيث الوصل والقطع، أي أنه يراعي ما
يطرأ على الإسناد بلحاظ الرواة عموماً ليس فقط من حيث الوثاقة واللاوثاقة،
وما كان هذا ديدنه فهو من باب أولى أن يلاحظ وثاقة الرواة كقرينة للوثوق.

العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
٢٠٢٥ هـ / ٢٠٢٥ م

ملاح
مبنى الوثاقة عند متقدمي
دراسة تطبيقية.
علماء الإمامية

الخاتمة

من خلال ما تقدم في البحث يمكن القول أن هنالك علاقة واضحة بين مبنى المتقدمين والمتأخرين بلحاظ الوثيقة التي منطقتها الرواة الناقلة للأخبار، وبالتالي فإن للمتقدمين منهجهم الخاص في التعامل مع الأسانيد؛ إذ لا وثوق مطلق يشير إلى قطعية الصدور في الكتب ولا تهميش لمضمون ودلالة المتن وإنما أمر بين الأمرين وإن رجحت كفة الوثوق.

وقد بين البحث بعض النقاط فيما يتعلق بمبنى الوثيقة، منها:

- ❖ عند الوقوف على عبارات العلماء وفق مبنى الوثوق بدقة، يجد الباحث أنها لا تنفك عن عبارات مبنى الوثيقة النازرة إلى أحول الرواي؛ لذا نحن اليوم بأمر الحاجة إلى دراسات شمولية من دون الثبات على مبنى معين.
- ❖ يرى البحث أن هناك علاقة بين المتقدمين والمتأخرين من وجوه، وبخاصة فيما يتعلق بمبنى الوثيقة من جهة، وتأصيل مصطلح الحديث من جهة أخرى.
- ❖ بين البحث أهمية الدرس التطبيقي في تحليل وتفكيك ومعرفة الكثير من المفاهيم الواردة في عبارات المتقدمين.
- ❖ يؤكد البحث على الدراسة المعمقة لبعض المفاهيم وعبارات المتقدمين.

وختاماً أعذر عن أي خطأ ورد عني، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

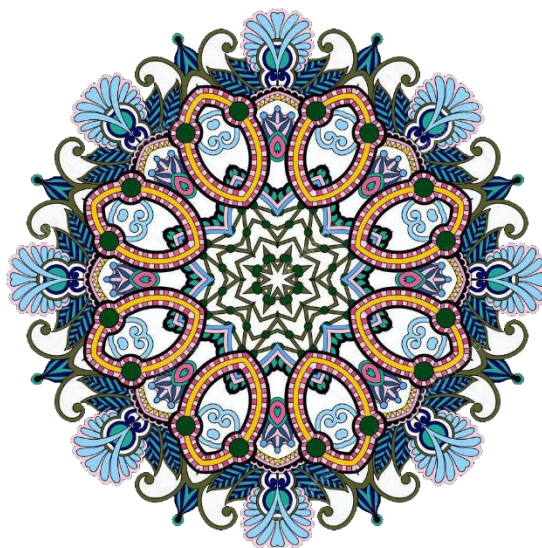
- خير ما نبتدئ به القرآن الكريم
- ١- ابن ادريس الحلي. (١٤١٠). *السرائر* (المجلد الطبعة الثانية). (لجنة التحقيق، المحرر) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
 - ٢- ابن قولويه القمي. (د.ت). *كامل الزيارات*. دار المرتضى.
 - ٣- ابو القاسم الخوئي. (١٤١٣). *معجم رجال الحديث* (المجلد الطبعة الخامسة). النجف الأشرف: مكتبة الإمام الخوئي.
 - ٤- ابو القاسم الخوئي. (١٤١٧). *تقرير بحث السيد الخوئي - مصباح الأصول* (المجلد الطبعة الخامسة). قم: مكتبة الداوري.
 - ٥- ابو القاسم الخوئي. (بلا تاريخ). *معجم رجال الحديث* (المجلد الطبعة الأولى). النجف الأشرف: مكتبة الإمام الخوئي.
 - ٦- احمد بن علي النجاشي. (٢٠١٠). *رجال النجاشي* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: شركة الاعلامي للمطبوعات.
 - ٧- ثائر عبد الزهرة الموسوي. (٢٠١٨، ٢). *محاضرة في علم الحديث*. النجف.
 - ٨- حسن بن زين الدين العاملي. (١٣٦٢). *منقى الجمان*. (تصحیح: علي اكبر غفاري، المحرر) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
 - ٩- حسين الطباطبائي البروجردي. (١٣٩٩). *جامع احاديث الشيعة*. مطبعة المساحة.
 - ١٠- حيدر حب الله. (٢٠١٦). *حجية الحديث* (الطبعة الأولى). بيروت: الانتشار العربي.

- ١١- زين الدين بن علي الشهيد الثاني. (١٤١٩هـ). شرح البداية في علم الدراية. (لطيف ملا فرج، المحرر) النجف الأشرف: مكتبة أمير المؤمنين.
- ١٢- عبد الله المامقاني. (١٤٢٨). مقباس الهداية (المجلد الطبعة الأولى). (محمد رضا المامقاني، المحرر) قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- ١٣- علي الاصفهاني الفاني. (١٤١٤). بحوث في فقه الرجال (المجلد الطبعة الثانية). (تأليف:، و علي حسين مكي العاملي، المحررون) مؤسسة العروة الوثقى.
- ١٤- علي الموسوي القزويني. (١٤٢٢). تعليقة على معالم الأصول (المجلد الطبعة الأولى). (علي العلوي القزويني، المحرر) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- ١٥- قائد عبد المطلب الأعرجي. (٢٠١٧). أسانيد كتب الأمالي عند الإمامية. النجف.
- ١٦- محمد باقر بن محمد تقي المجلسي. (١٤٠٣). بحار الأنوار (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت: دار احياء التراث العربي.
- ١٧- محمد بم الحسين بن بابويه الصدوق. (١٣٨٥-١٩٦٦). علل الشرائع. (محمد صادق بحر العلوم، المحرر) النجف الأشرف: منشورات المكتبة الحيدرية.
- ١٨- محمد بن الجسين بن بابويه الصدوق. (١٣١٧). الأمالي (المجلد الطبعة الأولى). (قسم الدراسات الإسلامية، المحرر) قم: مؤسسة البعثة.
- ١٩- محمد بن الحسن الحر العاملي. (د.ت). وسائل الشريعة. (محمد رضا الحسيني الجلاي، المحرر) قم: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

- ٢٠- محمد بن الحسن الطوسي. (١٣٦٣). الاستبصار فيما اختلف من الاخبار (المجلد الطبعة الرابعة). (حسن الخرسان، المحرر) طهران: دار الكتب الإسلامية.
- ٢١- محمد بن الحسن الطوسي. (١٣٦٤). تهذيب الأحكام (المجلد الطبعة الثالثة). (حسن الخرسان، المحرر) طهران: دار الكتب الإسلامية.
- ٢٢- محمد بن الحسن الطوسي. (١٣٦٤). تهذيب الأحكام (المجلد الطبعة الثالثة). (تحقيق: حسن الخرسان، المحرر) طهران: دار الكتب الإسلامية.
- ٢٣- محمد بن الحسن الطوسي. (١٤١١). الغيبة (المجلد الطبعة الأولى). (عبد الله الطهراني، و محمد رضا الانصاري، المحررون) قم: مؤسسة المعارف الإسلامية.
- ٢٤- محمد بن الحسن الطوسي. (١٤١٧). العدة في اصول الفقه (المجلد الطبعة الأولى). (محمد رضا الانصاري، المحرر) قم: مطبعة ستارة.
- ٢٥- محمد بن الحسن الطوسي. (١٤١٧). الفهرست (المجلد الطبعة الأولى). (جواد القيومي الاصفهاني، المحرر) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- ٢٦- محمد بن الحسن بن بابويه الصدوق. (١٤٠٣). الخصال. (علي أكبر غفاري، المحرر) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- ٢٧- محمد بن الحسن بن بابويه الصدوق. (١٤٠٥). كمال الدين وتمام النعمة. (علي اكبر الغفاري، المحرر) قم: مؤسسة النشر الإسلامية.
- ٢٨- محمد بن الحسين بن بابويه الصدوق. (١٣٨٣). من لا يحضره الفقيه. (الخرسان حسن، المحرر) طهران: دار الكتب الإسلامية.
- ٢٩- محمد بن جعفر الطوسي. (١٤٠٧). الخلاف. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.

- ٣٠- محمد بن جعفر بن بابويه الصدوق. (١٤٠٤ - ١٩٨٤). عيون أخبار الرضا ع. (حسين الاعلمي، المحرر) بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- ٣١- محمد بن علي بن الحسين الصدوق. (١٩٦٦-١٣٨٥). علل الشرائع. (محمد صادق بحر العلوم، المحرر) النجف الأشرف: منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها.
- ٣٢- محمد بن عمر الكشي. (١٤٣٠). رجال الكشي. (قدم له وعلق عليه، واحمد الحسيني، المحررون) بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- ٣٣- محمد بن يعقوب الكيني. (١٤٢٦). اصول الكافي (المجلد الطبعة الأولى). بيروت.
- ٣٤- محمد حسين النائيني. (١٤٠٤). فوائد الأصول. (تعليق: ضياء الدين العراقي، المحررون) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
- ٣٥- محمد رضا السيستاني. (د.ت). بحوث فقهية حول الذبح بغير الحديد والزي والتجمل ومسائل أخرى. دار المؤرخ العربي.
- ٣٦- محمد رضا المامقاني. (١٤١١). مستدركات مقباس الهداية. قم: مؤسسة آل البيت.
- ٣٧- محمود شاكر الجمالي. (٢٠١١). مبنى الوثيقة والوثوق بين النظرية والتطبيق.
- ٣٨- مرتضى محمد امين الانصاري. (١٤٩٠). فرائد الأصول (المجلد الطبعة الأولى). (الجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، المحرر) قم: مجمع الفكر الإسلامي.

٣٩- يوسف بن احمد البحراني. (د.ت). الحقائق الناضرة. (تحقيق: محمد تقي الإيرواني، المحرر) قم: مؤسسة النشر الإسلامي.



العدد: ٥١
المجلد: ٢
السنة: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٥ م

ملاحق
مبنى الوثائق عند متقدمي علماء الإمامية
دراسة تطبيقية.